

## اسبانيا تتألم

## كريستوفر كالدويل

مجلة ويكلي ستاندارد

5 أبريل 2010

## The Pain in Spain

By Christopher Caldwell

The Weekly Standard Magazine

ترجمة: علي الحارثي

• كبير محررين في مجلة ويكلي ستاندارد.

• من كتاب (الأعمدة) في صحيفة (فاينانشال تايمز) البريطانية.

• كاتب في مجلة نيويورك تايمز.

كريستوفر كالدويل

أظهر استطلاع للرأي أجري قبل أسابيع أن (60%) من الشباب الاسباني يرغب بالعمل لدى الدولة، وهذه النتيجة كان يعتقد بأنها مستحيلة الوقوع في ما مضى، فقبل عقد ونصف بدأ رئيس الوزراء المحافظ خوسيه ماريانا اثنار العمل على نزع يد الدولة من النظام الذي ورثه عن سلفه الاشتراكي فيليبي غونزاليس وقلص ميزانية البلاد في سبيل انضمامها إلى رابطة العملة الأوروبية الجديدة (اليورو)، فحلّق الاقتصاد الاسباني وأنجز مستويات نمو مرتفعة كادت تقتصر على الصينيين، ولم يكن هنالك من يضاهاها في العالم الغربي غير ايرلندا، وهبطت البطالة بسرعة من نسبها العالية (25%) إلى نسبة ذات عدد من منزلة واحدة، وبالسعادة نفسها هبط الدين العام؛ ولا يعزى الفضل في ذلك كله إلى اثنار وحده، فسلفه غونزاليس هو من تفاوض مع الاتحاد الأوروبي للحصول على «الموارد الإنشائية» التي استثمرت على نحو حكيم في الطرق السريعة والجسور والشبكات الكهربائية والقطارات السريعة. لقد خلقت اسبانيا حينها الانطباع بأنها دولة لا تضج بالنشاط فحسب، وإنما بالإدارة الكفوءة التي لا تلقي بالا إلى تغيير هوية الحزب الحاكم، ومثل هذه الدولة لا تميل إلى إفراز شباب لا تتجاوز طموحاتهم الجلوس خلف مكتب في إحدى البلديات.

لكن العفونة تسلفت إلى قلب الاقتصاد الاسباني، وإن كانت رائحتها لم تنتشر بعد. ففي الانتخابات الاسبانية المهمة عام 2004، قام إرهابيون مرتبطون بالقاعدة بتفجير المئات من الاسبان في محطة أتوشا وما يجاورها في مدينة مدريد، مما أدى إلى انتقال السلطة إلى

## اسبانيا تتألم

الاشتراكي خوسيه لويس رودريغز ثاباتيرو. فدعا ثاباتيرو إلى انسحاب اسبانيا من مشاركتها في حرب العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بعد أن ادعى الإرهابيون أنهم قاموا بفعالتهم دفاعاً عن العراقيين. لقد تولى ثاباتيرو الحكم بطريق الصدفة. وسحب قواته من العراق فوراً ليرضي من انتخبه من الاسبان الذين عارضوا الحرب بأغلبية وصلت إلى (90%)؛ ثم قرر القيام بحزمة إصلاحات اجتماعية لم يكن أحد يطالب بها: كزواج المثليين. وقوانين أكثر تحرراً في الإجهاض والطلاق؛ وكما فعل نظيره البريطاني غوردون براون. تهور بالسماح للدولة بأن تنمو على نحو أسرع من نمو الاقتصاد. ولكنه أضاف إلى ذلك التخلي عن سياسة السوق الحر التي اتبعتها سلفه اثنار. ولم يكن ثاباتيرو يعبأ بالاقتصاد أصلاً. وإنما كان من الأمور الهامشية بالنسبة له. وعندما بدأت الأمور تسوء بشكل ميؤوس منه في خريف عام 2008. رفض استخدام كلمة «أزمة» واستعاض عنها بكلمة «تباطؤ» لوصف الحال الراهن.

كانت علامات الأزمة تختمر تحت السطح. وظهرت ملامحها في مناظرة انتخابية خلال حملة إعادة انتخاب ثاباتيرو في مطلع عام 2008. حيث تجادل بشأنها كل من وزير الاقتصاد بيدرو سولبيس والخبير الاقتصادي مانويل بيزارو من الحزب المعارض الذي يقوده حالياً ماريانو راخوي؛ وحذر بيزارو حينها من وجود إحصائيات بعينها تشير إلى أن اسبانيا تنحدر إلى هاوية الأزمة. وسأل سولبيس عن العامل الطارئ الذي أدى إلى ارتفاع الفارق بين الديون والاعتمادات من (4%) عام 2001 إلى (10%) عام 2007. وعن سبب ارتفاع أسعار الملابس والفاكهة بمعدل أسرع ثلاث مرات من نظيره في باقي أرجاء أوروبا. كان طرح هذه الأسئلة بطريقة مقتضبة باردة على عادة رجال الأعمال الذين كان بيزارو واحداً منهم. أما سولبيس فكان أكثر راحة وتحديث بلغة أكاديمية. وكانت النقطة التي ركز عليها هي: أزمة؟ أي أزمة؟ فالتضخم ناتج عن تقلبات أسعار النفط. وبيزارو يبالغ في مخاوفه؛ كما قلل سولبيس من شأن خطة المحافظين الداعية إلى السماح باستثمار أموال التقاعد على «طريقة بينوشيه». وعندما أجري استطلاع للآراء بعد المناظرة. أجمع المشاركون على أن بيزارو

## اسبانيا تتألم

انهزم شر هزيمة أمام سولبيس. وكان هذا قرار المقتنعين الاسبان في ما بعد حينما منحوا ثاباتيرو ولاية ثانية. لكن من يعيد مشاهدة تلك المناظرة اليوم لا يمكنه أن يخرج بالانطباع السابق نفسه.

وفق بعض المقاييس يمكن اعتبار اسبانيا الدولة الأخطر على النظام الاقتصادي الغربي؛ حيث تضاعفت البطالة إلى (19%) خلال الشهور الثماني عشرة الماضية. وهي إحدى الدول الأوروبية التي يهددها خطر متفاقم بأن تعاني نقصا في العملة أو عجزا سياديا (يمثلها في ذلك البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان). ولا يمكن مقارنة سوء الأحوال الاقتصادية في اسبانيا بمثيله في اليونان التي مدت لها القمة الأوروبية الأخيرة في بروكسل حبل نجاة من الاعتمادات المصرفية. لكن الاقتصاد الاسباني أكبر من مثيله اليوناني بأربعة أضعاف. ويشكل (9%) من الحجم الإجمالي لدول مجموعة اليورو. ومعظم الحلول المؤقتة التي تم تطبيقها لمعالجة الاقتصاد اليوناني لا تلائم اسبانيا. إن مشكلات اسبانيا تشابه ما حدث في بلدين شهدا فقاعة إسكانية ساهمت في حدوث أزمة مالية هددت الاقتصاد الوطني بالانهيار. وإيرلندا أحد هذين البلدين؛ حيث بدا وكأنها تسير في طريق الكارثة المحتومة العام الفائت. لكنها حازمت أمرها على أن تقلص إنفاقات الدولة بنسبة (8%)؛ فألغت الامتيازات. وخفضت رواتب موظفي القطاع العام بنسبة (14%). وكانت نتيجة ذلك النجاح في السير على طريق يفضي إلى عودة التوازن إلى الاقتصاد. وإن عانوا إبان ذلك من مصاعب التقشف. لكن مشكلات اسبانيا أعمق من ذلك مع الأسف. وتعود جذورها إلى عقود مضت. ويدخل في تركيبها مزيج من العداوات الحزبية والأمال الكبيرة غير المعقولة بما يمكن أن توفره الدولة. مما يجعل من المستحيل إدارة الدفة المالية نحو بر الأمان. وفي هذا لا تتشابه اسبانيا مع إيرلندا بقدر تشابهها مع الدولة الثانية من دول الفقاعة الإسكانية: الولايات المتحدة الأمريكية.

### الإسكان، والمصارف، والدولة

عندما كان الناتج الإجمالي العام في اسبانيا ينمو بمعدل (6%) في العام. كان قطاع الإسكان ينمو بنسبة (30%) في العام؛ وفي قمة انتفاخ الفقاعة الإسكانية عام 2007. كان قطاع الإسكان يشكل (10%) من الناتج الإجمالي العام ويوظف حوالي (10%) من القوة العاملة. كانت نتيجة ذلك أن اسبانيا تحوي اليوم حوالي مليون منزل خال من الساكنين. وهناك مساحات كبيرة من الأراضي تم تخطيطها خارج مدريد (من بينها مشروع عملاق خاسر في بلدة سيسينا يحوي 13,000 وحدة سكنية). ولكنها خاوية لنفاد التمويل قبل إنهاء أعمال البنية التحتية.

ليس من الصعب إدراك أن ما كان يجري حينها فقاعة لا غير ذلك أن عدد السكان الأصليين كان متجها إلى الانخفاض حينما كانت تلك المنازل في طور البناء. ولكن الصورة لم تكن بهذا الوضوح في ذلك الوقت؛ إذ ساهمت عوامل عدة في نفخ الفقاعة. وأولها: انطلاق سوق بيع المنازل للمشتريين من شمال أوروبا. وثانيها: وصول 4.5 مليون مهاجر معظمهم من شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية في العقد الذي تلا عام 1999. ومعظمهم عمل في قطاع البناء (من المثير للضحك أن هؤلاء تم استحضارهم لبناء منازلهم الخاصة بهم في نهاية الأمر). وبذلك تحولت اسبانيا بسرعة من دولة دون مهاجرين إلى دولة وُلِدَ عُشر سكانها خارج أراضيها. وأخيرا هنالك عامل قنبلة الطلاق التي انفجرت بالأخص بتأثير إقرار إصلاحات ثاباتيرو في منتصف العقد الحالي. مما أدى إلى ازدياد الطلب على المساكن من قبل المتطلقين. وتعزز هذا التوجه بفعل حالة الرفاهية. وبينما كان الشباب العشريني في أيام الديكتاتور فرانثيسكو فرانكو يعيش في بيت والديه حتى يتزوج. أصبح الشباب «العصري» في دولته الديمقراطية الثرية يريد منزلا خاصا به ويشعر بأنه يستحق ذلك.

يقع الاختلاف بين الأزمتين الاقتصاديتين في كل من اسبانيا وأمريكا في التمويل الاسباني للفقاعة الإسكانية. فبتأثير ظروف انضمام اسبانيا إلى مجموعة اليورو لم تتمكن السوق التسليفية من مقاومة الحماس الشديد. فوصلت معدلات الفائدة إلى حوالي (15%) في

## اسبانيا تتألم

الأعوام التي شهدت التحضير لعضوية مجموعة اليورو. وبين ليلة وضحاها انهارت معدلات الفائدة إلى مستويات صممت لتناسب الأنظمة الاقتصادية البطيئة في ألمانيا وفرنسا. لتبلغ في النهاية أرقاما منخفضة من منزلة واحدة. وصار لاسبانيا معدلات فائدة حقيقية استمرت طوال خمسة أعوام بعد عام 2002. وكانت المصارف حينها تدفع الأموال لزيائنها كي يستلفوا منها.

تصرفت اسبانيا وفق تلك السياسة على نحو مسؤول نسبيا؛ فلم تكن لديهم. كما في أمريكا. رهون للعاجزين عن التسديد. ولا سوق رهون شديدة النشاط بفعل سياسة شركة فاني ماي. ولا وسائل «استثمارية خاصة» لنقل الأموال إلى الخارج تسمح للمصارف بعدم إظهار العديد من مخاطر الرهون في حساباتها. وفي الحقيقة. كانت لاسبانيا أحد أقوى الأنظمة المالية وأكثرها مسؤولية على مستوى العالم في مجال التأكد من أن الرهون المصرفية يدعمها رأس مال كاف: فبموجب نظام «للرقابة الديناميكية» تم إقراره عام 2000. توجب على المصارف الاسبانية أن تحتفظ باحتياطي يقترب من (10%) من قيمة كل عقد رهن عقاري. وكان هذا الإجراء مرهقا عندما كانت نسبة العجز في الرهون (1%) قبل 18 عشرا. أما الآن فينظر إليه بوصفه إجراء وقائيا بعد وصول نسبة عجز الرهون إلى (7%).

لسوء الحظ. لا تمثل «الرقابة الديناميكية» إجراء وقائيا بما فيه الكفاية. إذ تعاني اسبانيا من مشكلة أخرى: تداخل النظام السياسي مع النظام المصرفي. وهذه المشكلة ليست مجرد حالة أخرى من حالات الإدارات المتداخلة الحديثة: إذ يسيطر نظام كاخاس (Cajas: الصناديق) على أكثر من نصف النظام المالي في اسبانيا. وهناك الآن أكثر من 45 صندوقا. وهي دائما ما تقارن بجمعيات المدخرات والرهون أو الاعتماد المصرفي في أمريكا. ولوصفها على نحو أدق يمكن القول بأنها مؤسسات شبه عامة وشبه خاصة في الوقت نفسه. يرجع تاريخ (الصناديق) إلى القرن التاسع عشر. ولكن يوجد تقليد للجمعيات التسليفية الكنسية يعود إلى تاريخ أقدم. ولا تدفع (الصناديق) حصصا من الأرباح لأعضائها وإنما تستثمر حوالي (30%) من أرباحها في مشاريع تخدم الصالح العام. فهي مؤسسات

## اسبانيا تتألم

تبدو على درجة شديدة من النبل، وإلى ذلك يعود جزء من إقبال الاسبان على تقديم أموالهم إليها. وربما كانت (الصناديق) لتعمل على الأساس المفترض سابقا لو أن الكنيسة كانت مسؤولة عن إدارتها. لكن الدستور الاسباني أعطى الحكومات المحلية عام 1978 حق التدخل في عمل هذا النظام مما تسبب بتحويله إلى أداة سياسية بيد الحزب السياسي الذي يصل إلى السلطة.

كانت إدارة معظم (الصناديق) تجري على نحو مسؤول، لكن توجب عليها، بفعل تأثير الأحزاب، أن لا تنسى بأن مقدمي طلبات الرهون هم ناخبون أيضا. أضف إلى ذلك أمرا أشد تأثيرا، وهو أن تفسير مصطلح (الصالح العام) قد توسع أيضا؛ إذ درجت التقاليد على أن تشارك (الصناديق) بثروتها في البرامج الاجتماعية والخدمات الصحية والمراكز الفنية، ولكنها تعدت تلك التقاليد؛ فعلى سبيل المثال، عندما افتقر إلى التمويل مشروع بناء مدينة ألعاب (بإشراف شركة وورنر بروذرز) خارج مدينة مدريد، وهو مشروع يحبذ سياسيو المنطقة كثيرا، شارك (صندوق) مدريد في (25%) من أسهم المشروع. صحيح أن المشروع لاقى النجاح، لكن هذا المصير لم يكن لجميع (الصناديق)؛ حيث قامت حكومة كاستيلا لامانتشا، وهي الجهة ذاتها التي أقرت المشروع الإسكاني الفاشل في سيسنا، بإقناع (الصندوق) المحلي ببناء مطار لم يكن أحد بحاجة إليه، فأفلس (الصندوق). وإن كان هذا (الصندوق) هو الوحيد الذي تمادى إلى هذا الحد، فإن عشرة غيره على حافة ارتكاب الخطأ ذاته. إن نظام (الصناديق) يسيطر على نسبة هائلة من النشاط المالي الاسباني تجعل من غير المحتمل تعرضه للانحياز كنظام، ولكنه يبقى بحاجة للدمج، وتقدر الحكومة كلفة هذه العملية بـ(120 مليار) دولار، وقد هددت وكالة (مودي) للتصنيف الائتماني بخفض الدرجة التصنيفية للاعتمادات الاسبانية السيادية في حال عدم إحراز تقدم في عملية الدمج.

من أسباب تأثير مصارف التسليف المحلية على الاعتماد المصرفي العام الاسباني هو أن (الصناديق) تسلف الحكومة نفسها أيضا، إن توزيع السلطة السياسية وسلطة تحديد

## اسبانيا تتألم

الميزانية في اسبانيا معقدة بشدة إلى درجة يصعب فيها حتى على خبراء السياسة الاسبان أنفسهم أن يفهموها. ويمكن تبسيطها بالقول أن معظم سلطة تحديد الميزانية تقع في أيدي المجالس البلدية وحكومات مناطق الحكم الذاتي (مناطق تحظى بالكثير من الامتيازات التي منحت للولايات الأمريكية في فترة مبكرة من تأسيسها). وبهذا يقع حوالي (20%) من الدين خارج سيطرة الحكومة. أما مناطق الحكم الذاتي (كاتالونيا، إقليم الباسك، مدريد، الخ) فمن المرجح أنها ستكون قادرة على اقتطاع المليارات من إنفاقها كي ترجع العجز إلى نسبة (3%) قبل عام 2013 بحسب مطالب الاتحاد الأوروبي. لكن مجالس البلديات، وبما أن معظم تمويلها يأتي من رخص البناء وضرائب العقارات، فإنها لا تزال غارقة. وكما حصل في أيرلندا: عندما تتوقف القفزة العمرانية تتوقف معها الحكومة: ويكفي أن المجلس البلدي في بلدة اوتشاندوري (مقاطعة ريوخا) يدين بـ(13,000 دولار) عن كل رجل وامرأة وطفل فيها.

## أكثر اسبانية من غيرهم

إن هذا الصراع الدائر بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية هو الذي يشكل صورة السياسة الاسبانية الراهنة. وهذه السياسة تجعل من الصعب المحافظة على توازن الميزانية. لقد بنى ثاباتيرو تحالفه الانتخابي على أسس موالية لمناطق الحكم الذاتي (وبالأخص منها: كاتالونيا، اندلسيا، وإقليم الباسك). وهي أماكن تشتد فيها مشاعر الكراهية للحكومة المركزية وتزدهر فيها التوجهات القومية: كما أغضب ثاباتيرو (الحزب الشعبي) المحافظ عندما وصف الدولة الاسبانية بأنها «مفهوم مفتوح للنقاش». أما المحافظون فيميلون إلى توجيه اللوم في المسؤولية عن العجز الاسباني الحالي إلى ما يزعمون وجوده من هدر وخداع وإساءة استعمال السلطة في المناطق ذات الحكم الذاتي وغيرها من الأقليات التي يتودد إليها ثاباتيرو. وهم يقولون بأنهم وإن اعترفوا بأن المثليين وحركة التحرر النسائي والباسكيين والملحدين ليسوا أقل اسبانية من غيرهم، فهذا لا يعني أنهم أكثر اسبانية من غيرهم أيضا.

## اسبانيا تتألم

من الصعب شرح سياسة مناطق الحكم الذاتي الاسبانية من خلال المصطلحات السياسية الأمريكية. ولكن يمكن القول أنها في بعض المناطق (اندلسيا مثلا) تشابه السياسة الأمريكية تجاه الأقليات؛ فالمنح الحكومية تشكل جزءا مهما من دخل هذه المناطق (25% في بعض التقديرات). وبما أن ثاباتيرو يواجه انتخابات محلية حرجة في هذه المناطق العام المقبل، فإن بإمكانه الحفاظ على تحالفاته هناك من خلال عرضه توفير ما يلزم من أموال الحكومة المركزية. وهذا ما قام به أثناء زيارته إلى اندلسيا في منتصف مارس الفائت.

أما في كاتالونيا التي بذل فيها اشتراكيو ثاباتيرو جهدا كبيرا لصياغة تحالف يجمعهم من الأحزاب القومية اليسارية، فإن التقاليد السياسية المتبعة فيها تشبه المطالبة بحقوق الولايات في الولايات المتحدة. ويرغب جزء كبير من الكاتالونيين بحكم ذاتي ذي صلاحيات أكبر، فهم يشكلون خمس السكان ولكنهم يشاركون في ثلث النشاط الاقتصادي الاسباني الكلي. وهم يشعرون بأن القومييين اليساريين المتحالفين مع ثاباتيرو لم يقدموا أداء جيدا في مجال هذا التوجه. وبما أنهم يشعرون بالحساسية تجاه المحافظين الاسبان بسبب الحرب الأهلية فإنهم لن ينتخبوهم في الانتخابات القادمة، ويبدو أنهم قد يعطون أصواتهم إلى حزب (اتحاد التلاقي)، وهو حزب يؤيد السوق الحرة نسبيا. وينتمي إلى القومييين اليمينيين الذين يشكلون الأغلبية الطبيعية في كاتالونيا.

## سياسة إصلاح سوق العمل

إن أصعب العقبات التي ينبغي على ثاباتيرو اجتيازها هي عقبة إصلاح سوق العمل الاسبانية، والتي سارت في الطريق الخاطئ منذ أيام فرانكو (1939-1975) وأثبتت الأيام أنها عصية على الإصلاح؛ وتتأتى صعوبة اجتيازها من أن ثاباتيرو نفسه لا يرغب باجتيازها؛ ولكن سوق العمل الاسبانية ذات علاقة بالكثير من الأخطار الحالية المحدقة بالاقتصاد

## اسبانيا تتألم

الاسباني. ولا يمكن الافتناع بجدوى أية محاولة لإخراج اسبانيا من محنتها المالية ما لم تكن متصلة بإصلاح سوق العمل.

قامت الشركات المهيمنة في عهد فرانكو بتوفير وظائف قليلة الأجر مدى الحياة. فانجذب العمال إلى جزء «مدى الحياة» من هذه الصفقة دون أن يهتموا كثيرا بجزء «قليلة الأجر»؛ وعندما تم الانتقال إلى الديمقراطية، تم السماح بإنشاء النقابات العمالية التي أضيفت إلى معادلة العمل السابقة؛ وبما أن حركة الانتساب إلى النقابات العمالية بلغت أعلى نسبة لها منذ ذلك الحين، فإنها تبوأَت موقع المشرف على تنفيذ إرادة الطبقة العاملة الحرة، وأي انتصار يحققه الاتحاد العمالي العام تجده يترجم بسرعة إلى سياسة تتغلغل في أوصال سوق العمل بأكملها.

إن الامتيازات وإجراءات الحماية في نظام العمل الاسباني تعد شديدة السخاء حتى بالقياس إلى المعايير الفرنسية أو الألمانية؛ حيث تمتد تعويضات البطالة إلى سنتين، وتدفع للعاطل عن العمل (70%) من آخر راتب في بداية الأمر، ثم تنخفض النسبة بمرور الوقت ولكنها لا تقل عن (60%). وفي ظل ما تشهده اسبانيا حاليا من نسبة بطالة عالية يتعرض نظام التعويض إلى ضغط شديد من أجل زيادة مدته. وتقضي قوانين العمل الاسبانية بأن العامل الذي يمتلك عقد عمل دائم لا يمكن فصله من العمل دون سبب إلا إذا كان رب العمل مستعدا لدفع تعويض يبلغ أجر 45 يوما عن كل عام، أما إذا كان هنالك سبب فينبغي أن ينظر فيه القضاء، وهذه العملية تستنزف الكثير من الوقت والمال. وقد تكون دون جدوى، ولكن رب العمل يظل مجبرا على دفع راتب العامل أثناء المحاكمة. إن نقابات العمال تعتبر هذه الإجراءات «حقوقا مكتسبة» وكأنها نوع من الملكية، وأي اقتراح بإمكانية مراجعتها يعتبر بمثابة الإهانة، وقد قال لي أحد خبراء الاقتصاد الاشتراكيين ممن عملوا في الحكومة سابقا: «في السابق كانت الآلة هي الثابت، أما المتحول فهو رأس المال والعمال؛ والآن يمكنك التخلص من الآلة، أما العمال فأنت مجبر على الاحتفاظ بهم».

## اسبانيا تتألم

لمعالجة ما نتج عن هذه الامتيازات الوظيفية من عرقلة للاقتصاد الوطني حتى في ثمانينيات القرن الماضي. كان هنالك اقتراح بإقرار نوع من أنواع عقود العمل المؤقتة. ولكن محاولة تطبيق الاقتراح نتج عنها إضراب عام. حيث دعت نقابات العمال الاسبانية إلى إضرابات عامة في أعوام 1988 و1992 و1994 و2004 حين طرح اقتراح إجراء إصلاحات في نظام العمل. وفي كل مرة كانت النقابات تهدد بشل الحياة العامة في البلاد.

تم إقرار نظام عقود العمل المؤقتة في النهاية. ونص هذا النظام على أن رب العمل بإمكانه توظيف العامل أو فصله متى شاء. لكنه يجبره على أن يعرض على العامل بعد ثلاثة أعوام من العمل الجيد عقد عمل دائم بدوام كامل. كانت النتيجة. كما يمكن لأي شخص أن يتوقع عدا السياسيين. ولادة سوق عمل مزدوجة غريبة جعلت من اسبانيا بلدا يعيش فيه أكثر عمال أوروبا دلالا وأكثرهم تعرضا للاستغلال. كان لهذا الإجراء أثر مدمر على إنتاجية العامل: فالعامل الدائم غير كفوء لأنه محصن بإفراط. أما العامل المؤقت. والذي يكون في العادة أفضل تأهيلا من سابقه. فيعمل بجد مقابل دراهم معدودة ويرمى به إلى الشارع قبل يوم واحد من نهاية الأعوام الثلاثة: أما من ناحية الوظائف فقد أصبح رب العمل يغير عماله خلال ثلاثة أو ستة أعوام. وهي فترة تشكل مرحلة مهمة من حياته حيث يكون مستعدا لركوب المخاطر والحركة المتواصلة والبدء بمشروع جديد. ولا غرابة في أن الشركات لا تريد عمالا دائمين. فهي ترغب بالحصول على عمال يرضون بوظائف قليلة الأجر. وكانت النتيجة العملية لسوق العمل المزدوجة تتمثل في استقطاب المهاجرين. وشجعت أعمال المهاجرين التي لا تحتاج إلى إتقان شديد. كالتسقيف وغسل الصحون والبستنة. عوضا عن تشجيع الأعمال ذات الإنتاجية الكبيرة. وفي غمرة قفزة العمل كانت (85%) من عقود العمل مؤقتة. ولم يستطع إلا (10%) منها أن يتحول إلى عقود دائمة. ونسبة التحول هذه تعرضت للانخفاض حاليا.

إن الخروج من هذه الفوضى يتطلب بعض الشجاعة السياسية: فأى إصلاح جاد في سوق العمل قد يؤدي في المدى القصير إلى ارتفاع معدل البطالة عن مستوى (19%) الذي يقف

## اسبانيا تتألم

عنده حاليا. وبما أن ثاباتيرو يعتبر من اليساريين المتبصرين الذين يحملون نظرة مزدوجة عن الحرب الأهلية، فإنه يخاف الإضراب العام أكثر من أي شيء آخر. والإضرابات العامة لا تحصل إلا لمواجهة ديكتاتور فاشي أو غير ذلك من أعداء الطبقة العاملة. ولا شك في أنه يلقي بالا للإضرابات العامة الثلاثة التي حدثت في اليونان منذ أن بدأت الحكومة اليونانية محاولة ترتيب أوضاعها المالية خلال الشتاء الفائت؛ أضف إلى ذلك ملاحظات ثاباتيرو في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في فبراير الماضي حين قال بأنه ينظر في رفع سن التقاعد في اسبانيا من 65 إلى 67. وهي ملاحظات أدت إلى خروج نقابات العمال إلى الشوارع. مما يهدد ضمينا باندلاع إضراب عام.

### قبل السقوط في الهاوية

إن ما ذكرناه حول سوق العمل الاسباني يقلل كثيرا من احتمال قيام الحكومة بأي إجراء تجاه التدابير الناظمة له. وذلك بالرغم من أنه يقع في صميم المشكلة. وهذا يعني أن ما تم اتخاذه من إجراءات تدريجية بطيئة هي الخطة المتبعة حاليا. لقد اقترحت الحكومة ضريبة قيمة مضافة كان المحافظون قد وعدوا بمعارضتها. وتخلت عن خطة تحديث الجيش. وأعلنت عن إلغاء تدريجي لاقتطاعات فوائد الرهون بدءا من العام القادم. وأقرت قانون (الاقتصاد المستدام) الذي يقدم حوافز للمشاريع عالية التقنية عوضا عن المشاريع العقارية. وكأن المشاريع التي نتج عنها مليون وحدة سكنية فارغة لم تعلق الحوافز بما يكفي.

وكما هو حال العديد من الحكومات الغربية. وحال الولايات المتحدة أيضا. فإن اسبانيا يمكنها سلوك طريق النجاة إذا استطاعت دفع عجلة الاقتصاد نحو معدلات تكاد تكون مستحيلة التحقيق. إن وزير الدولة الاسباني لشؤون الاقتصاد يقوم حاليا بعرض إمكانيات الاستثمار في اسبانيا أمام مستثمرين في لندن وباريس متنبئا بأن بلاده «مصممة على العمل» لخفض العجز. ولكن كلامه هذا شديد الشبه بما نسمعه في أمريكا من ضجيج

## اسبانيا تتألم

حول مشكلة العجز: الكثير من البيانات عن الإرادة والمثاليات والقليل جدا من الوصف الدقيق لكيفية الوصول إلى الهدف المنشود. وقد وصف أولي رين (Olli Rehn)، المستشار المالي للاتحاد الأوروبي، الوعد الاسباني بخفض العجز إلى (3%) من الناتج الوطني الإجمالي عام 2013 بأنه مجرد أمنيات. كما خفضت وكالة (ستاندارد اند بورز) للتصنيف المالي تقديرها لدين المصرف المركزي الاسباني من المجموعة الثانية إلى المجموعة الثالثة، وهي مجموعة تشمل الولايات المتحدة أيضا.

يمكن النظر إلى أزمة الدين الاسباني من العديد من الزوايا المختلفة، وكل زاوية تظهر سببا رئيسيا مختلفا للأزمة؛ فقد يكون فقاعة الإسكان، أو سوق العمل، أو تقسيم العمل الحكومي بين مدريد ومناطق الحكم الذاتي، أو ضعف الإرادة السياسية. ويمكن اللجوء إلى إجراءات الاقتطاع من الميزانية، وهي كثيرة جدا إلى حد يبرر إلغاء كافة جوانب الخدمات الاجتماعية الحكومية تقريبا؛ فكل مرافق الدولة تكاد تتوقف عن العمل، وقد يكون نظام الاعتماد المالي والخدمات في اسبانيا هو الفقاعة الأكبر التي تنتظر الانفجار؛ وفي هذه الحال، يتمثل التصرف الأكثر حكمة للسياسيين في أن لا يغادروا العربة المتوجهة إلى الهاوية، ويأملوا بأنهم مخطئين حول وجهتها الحقيقية، ويفكروا بتأن في ما يحتاجونه حقا للنجاة بالبلاد والعباد.